

# الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار بعد انفجار مرفأ بيروت فادي نقولا نصّار

ملخص تنفيذي

كانون 1 2023

تأسَّسَ المركز اللبناني للدراسات LCPS عام 1989، وهو مؤسسة مستقلة، محايدة، غير ربحية وغير حكومية. يُعنى المركز بإنتاج وتأييد السياسات التي تُحسِّن الحوكمة في لبنان والمنطقة العربية. تتمحور أبحاث المركز حالياً حول الأهداف التالية: تعزيز الحوكمة، والنهوض بعملية النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، ودعم السياسات الاجتماعية الشاملة والفعالة، والدفع باتجاه تطوير السياسات التي تصبّ في إطار البيئة المستدامة. تتقاطع أربعة مواضيع مع مجالات التركيز المذكورة أعلاه، وهي النوع الاجتماعي، والشباب، وحلّ النزاعات، والتكنولوجيا.



جرى تمويل هذا الملخص من قبل الاتحاد الأوروبي. وتقع المسؤولية عن محتواه حصراً على عاتق المركز اللبناني للدراسات وهو لا يعكس بالضرورة آراء الاتحاد الأوروبي.

حقوق النشر © 2023  
المركز اللبناني للدراسات  
تصميم دوللي هاروني.

برج السادات، الطابق العاشر  
ص.ب 55-215، شارع ليون،  
رأس بيروت، لبنان

رقم الهاتف: +961 1 79 93 01  
رقم الفاكس: +961 1 79 93 02  
info@lcps-lebanon.org  
[www.lcps-lebanon.org](http://www.lcps-lebanon.org)

# الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار بعد انفجار مرفأ بيروت

## فادي نقولا نصّار

فادي نقولا نصّار هو أستاذ باحث في المركز اللبناني للدراسات (LCPS). تركز أبحاثه على التدخلات الدوليّة الإنسانيّة والإغاثية في البيئات الهشّة التي تسودها النزاعات والانتفاضات الشعبيّة والحركات الاجتماعيّة، وعلى السياسة في لبنان والشرق الأوسط. يشغل نصّار منصب أستاذ مساعد في العلوم السياسية والشؤون الدوليّة، وهو مدير معهد العدالة الاجتماعيّة وحلّ النزاعات في الجامعة اللبنانيّة الأميركيّة (LAU)، وحاصل على درجة الدكتوراه من قسم دراسات الحروب في جامعة (كينغز) في لندن. وهو خريج كلية (إدموند أ. والش) للعلاقات الخارجيّة في جامعة جورج تاون، وحاصل أيضًا على الماجستير في الإدارة العامّة من جامعة كولومبيا.

## المقدمة

دمّر انفجار مرفأ بيروت في الرابع من آب/أغسطس عام 2020 المدينة والبلد في ظل الأزمات المتزامنة. وعلى خلفية النقص الجسيم في الخدمات العامة الأساسية وجائحة كوفيد-19 والانهيار الاقتصادي والمالي وتأثير أزمة اللاجئين السوريين، شكّل الانفجار حالة طوارئ استلزمت استجابةً متعددة الأوجه تلبي الحاجات الطارئة للأشخاص الأكثر تضرراً من الانفجار، وتعمل على إعادة الثقة بالمؤسسات العامة والعقد الاجتماعي الموسع في خضمّ فشل الدولة المطوّل والمُعَمَّم. وفي سياق هذه البيئة، وسعيًا لتحقيق هذا الهدف، أُطلقت منصّة أنشأها البنك الدولي والاتحاد الأوروبي (EU) والأمم المتحدة (UN)، عُرفت باسم إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار الخاص ببلدان 3RF.

دمج هذا التقرير بين مسحٍ على نطاق البلاد شمل 1201 مستجيب و18 جلسة لمجموعات التركيز ضمّت 111 منظمّة من منظمات المجتمع المدني (في محافظات لبنان الفرعية التسع، ركّزت خلالها مجموعتا تركيز مخصّصتان لمحافظة بيروت على منظمّات المجتمع المدني المشاركة في إطار 3RF الخاص ببلدان. ويهدف بذلك إلى تسليط الضوء على الآتي: 1) التصورات العامة بشأن جوانب من انفجار المرفأ والأزمة الاقتصادية، إضافةً إلى التعافي والإصلاح وإعادة الإعمار؛ 2) تقييم منظمات المجتمع المدني لتجربة إطار 3RF للمساعدة في وضع توصيات تهدف إلى التحسين والدروس المُستفادة من أجل توسّع إطار 3RF على نطاق البلاد.

## I المنهجية

### مسح على نطاق البلاد

صمّم المركز اللبناني للأبحاث مسحًا على نطاق البلاد نفّذته مؤسسة آراء للبحوث والاستشارات (وهي شركة لبنانية لجمع البيانات)، وشمل 1201 مستجيب. أُجريت المقابلات التي استهدفت المواطنين اللبنانيين بناءً على مقابلات عيّات تقاطعية عشوائية وجهاً لوجه، كاعتراض طريق المتسوقين، والطلب منهم المشاركة في المسح على الفور في جميع أنحاء البلاد. صُممت منهجية أخذ العينات التي وُظِّقت في هذه الدراسة بنحو يحرص على أن تمثّل العيّات المُستخدمة الشعب اللبناني من حيث العمر (+18) والنوع الاجتماعي والمنطقة الجغرافية (المحافظة) والطوائف. ونظرًا إلى غياب تعدادٍ سكاني رسمي، كان الاستناد إلى مسح المنشآت الذي قامت به 'آراء' لإجراء هذا المسح. وصُمّم مسح المنشآت هذا بهدف تقدير عدد سكان لبنان وتوزّعهم الجغرافي. ويولي اهتمامًا خاصًا لمكان الإقامة، لكونه العامل الأساسي في تقسيم اللبنانيين إلى مجموعاتٍ مختلفة.

يركّز البحث على السّكان اللبنانيين الذين اتّخذوا لبنان مسكناً دائماً لهم. يشمل البحث جميع المحافظات والأقضية من دون استثناء، ويعتمد وزنهم على النسبة المئوية لعدد الأسر المقيمة في كل قضاء والمحافضة التابعة لها.

استُبدلت المحافظات التقليدية عند أخذ العينات بسبعة أقسام أخرى لتعزيز إطار أخذ العينات. وجاء هذا التعديل نتيجةً لتحديث المسح الوطني لمستوى عيش الأسر الذي وفّر بدوره توصيفاً أكثر دقّة للتوزيع الجغرافي للسكان في لبنان. أمّا التقسيمات الجديدة، فهي كالآتي: محافظة بيروت، ومحافظة جبل لبنان (باستثناء الضاحية الجنوبية)، ومحافظة جبل لبنان (الضاحية الجنوبية)، ومحافظة لبنان الشمالي، والمناطق الأكثر تأثراً بحرب 2006، والمناطق الأقل تأثراً بحرب 2006، والبقاع.

فُصلت الضاحية الجنوبية في محافظة جبل لبنان عن باقي مناطق جبل لبنان في التقسيم الجديد المذكور أعلاه، ما يعتبر تعديلاً بالغ الأهمية، إذ إنّ منطقة بعبدا، وهي أحد أقضية جبل لبنان، تعتبر مكتظة بالسكان وغير متجانسة من حيث الطوائف. كذلك وفّر تحديث الدراسة توزيعاً متجانساً لمحافظة الجنوب والنبطية. وأُطلق على التقسيمات الجديدة تسمية 'المناطق الأقل تأثراً بحرب 2006' و'المناطق الأكثر تأثراً بحرب 2006'. واستُخدمت هذه التقسيمات الجديدة لكونها تشكّل تجمّعات أكثر تجانساً. ويجدر الذكر أن نسبة هامش الخطأ في هذه الدراسة تبلغ بين 2% إلى 4%، ليقابله مستوى ثقة تراوح نسبته بين 90% إلى 99%.

### مجموعات التركيز

أجريت جلسات مجموعات التركيز وجهًا لوجه، وتناولت مواضيع نقاشٍ بنحو مباشرٍ وتفاعليّ. عُقدت 18 جلسة لمجموعات التركيز في جميع أنحاء لبنان، وتكوّنت من مجموعتين في كلٍّ من المحافظات التسع. وتألّفت كل مجموعة تركيز من 5 إلى 8 مشاركين، فبلغ مجموعهم 111 مشاركاً في جلسات مجموعات التركيز الـ 18. وعُقدت مجموعات التركيز هذه مع ممثلي منظمات المجتمع المدني، وركّزت اثنتان منها مخصّصتان لمحافظة بيروت استثنائياً على منظمات المجتمع المدني التي شاركت في إطار 3RF: أعضاء المجموعة الاستشارية وأعضاء الفريق العامل. عُقدت جلسات مجموعات التركيز الثماني عشرة على مدار أسبوعين من 16 كانون الثاني/يناير إلى 1 شباط/فبراير 2023.

## II الخلفية

### انفجار مرفأ بيروت وإطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار (3RF)

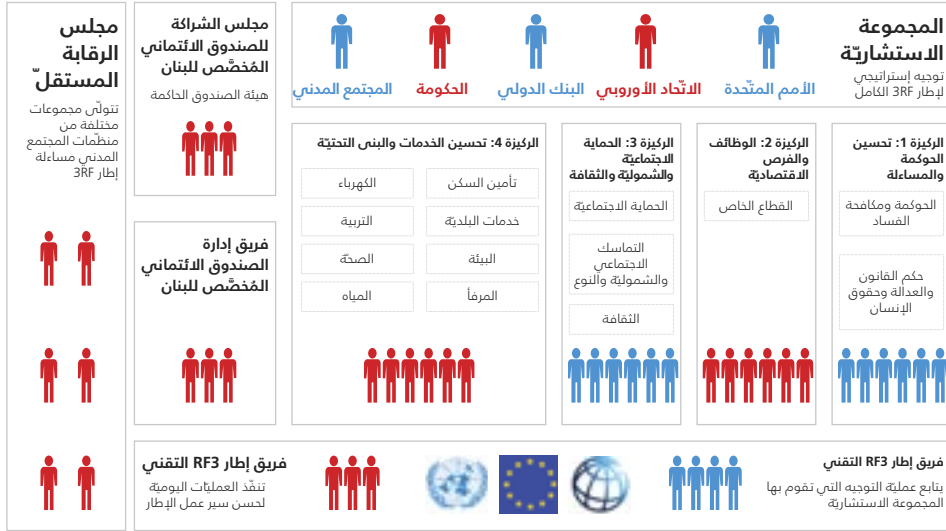
سبب انفجار مرفأ بيروت أضراراً مادية وهيكليّة ونفسية واجتماعية جسيمة ما زالت بيروت ولبنان يعملان على النهوض منها. وفي ظل سياق الأزمات المتزامنة -بما في ذلك جائحة كوفيد-19، وأزمة اللاجئين السوريين، والانهيار الاقتصادي والاجتماعي، والاضطراب الاجتماعي- أضاف الانفجار بدوره عنصرًا جديدًا إلى الأزمة المركبة في لبنان.

واستجابةً لحالة الطوارئ هذه، بدأ البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة العمل على إطار 3RF الذي يهدف إلى جمع أصحاب المصلحة والدولة اللبنانية ومنظمات المجتمع المدني لوضع نهج إصلاح وتعافي وإعادة إعمار يركز على الأفراد.

وعلى خلفية غياب تام للثقة بمؤسسات الدولة، هدف إطار 3RF في الأصل إلى تحقيق التوازن في إعادة ثقة الشعب بمؤسسات الدولة، بالإضافة إلى إشراك منظمات المجتمع المدني في الوقاية من سيطرة النخبة وسوء الإدارة، والتشجيع على نهج أكثر شمولية للإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار.

أطلق إطار 3RF في الرابع من كانون الأول/ديسمبر عام 2020 لمدة 18 شهرًا، مُركزًا على المقيمين في لبنان في استجابته، ولا سيّما أولئك الأكثر تضررًا من الانفجار الذي أدى إلى مقتل 200 شخص وجرح حوالي 6500 شخص وتشرد حوالي 300,000 شخص (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2022). تضمّن تصميم إطار 3RF هيكلًا يشمل أمانة عامة ومجموعة استشارية ومجلس رقابة مستقلًا والفرق العاملة. كذلك يساعد فريق إطار 3RF التقني والأمانة العامة في النشاطات اليومية، مثل التنسيق والرصد والرقابة.

## هيكلية إطار 3RF



## المجموعة الاستشارية ومجلس الرقابة المستقل

تُعَدُّ المجموعة الاستشارية المؤلَّفة من الحكومة اللبنانية ومنظمات المجتمع المدني والجهات المانحة والقطاع الخاص، مكوناً رئيسياً لإطار 3RF، لأنَّه يوجِّه استراتيجيات الإطار إلى حدِّ كبير. ويدعم المجموعة الاستشارية جهاز الرقابة المستقل الذي تقوده خمس منظمات من المجتمع المدني، ويكون مسؤولاً عن المساءلة والرصد والشفافية في خلال عملية تنفيذ إطار 3RF.

## المسارات والركائز الإستراتيجية

يقسَّم إطار 3RF إلى قناتين اثنتين. يركِّز المسار الأول على الحاجات الطارئة للمجتمعات المتأثرة والمستضعفة، إضافةً إلى الشركات التجارية الصغيرة المتضررة بفعل انفجار بيروت، بينما يركِّز المسار الثاني على تحديات الإصلاح وإعادة الإعمار وأهدافهما على المدى الطويل. ويعتمد إطار 3RF على 4 ركائز إستراتيجية: (1) تحسين الحوكمة والمساءلة؛ (2) الوظائف والفرص؛ (3) الحماية الاجتماعية والشمولية والثقافة؛ و(3) تحسين الخدمات والبنى التحتية. (مجموعة البنك الدولي والاتحاد الأوروبي في لبنان والأمم المتحدة في لبنان 2020).

وعلى الرغم من أنَّ نموذج إطار 3RF طُوِّر في الأصل كاستجابة لانفجار مرفأ بيروت، فإنَّ الأزمات المستمرة والامتزامة في لبنان جعلت من إطار 3RF إطاراً محتملاً ومرجعاً لعملية تعافٍ وإصلاح أكبر على نطاق البلاد (مع التركيز على إعادة الإعمار بالطبع كاستجابة مباشرة لانفجار مرفأ بيروت).

1

كانت تقوده في الأصل ست منظمات من المجتمع المدني، إلا أن جمعية الشفافية الدولية - لبنان (TI-LB) انسحبت في شباط/فبراير عام 2023.

### النتائج: مسحٌ على نطاق البلد

توفر نتائج المسح الذي أُجري على نطاق البلد رؤيةً ثاقبةً عن تصورات الشعب اللبناني للأبعاد الثلاثة لإطار 3RF - التعافي وإعادة الإعمار والإصلاح - إضافةً إلى تداعيات الأزمة وانفجار مرفأ بيروت. يستكشف المسح أولاً التصورات الرئيسية ذات الصلة بالأزمة الاقتصادية وتدابيراتها، ثم يحوّل في التصورات بشأن تقييم مسؤولية الأزمة والاستجابة لها، ثم يوفّر رؤيةً للتصورات المتعلقة بالإصلاح والتعافي، ليختتم بخلاصةٍ لهذه الاستنتاجات التي يقدمها كخلاصة رئيسية.

### الأزمة الاقتصادية وتداعيتها

طاولت الأزمة المالية والاقتصادية الغالبية الساحقة من الشعب اللبناني بقسوةٍ بعد حوالي 4 سنوات على ظهورها. تُظهر نتائج المسح أن 70% من المستجيبين الذين اختبروا عبر العيّات العشوائية يجنون أقل من 6 ملايين ليرة لبنانية لكل أسرةٍ شهرياً، أي 140 \$ أميركياً بحسب سعر الصرف في السوق السوداء عند إجراء المقابلة حينها. ونتيجةً لذلك، أُجبرت الأزمة المالية الأسر في جميع أنحاء البلد على إجراء تغييرات جذرية في أسلوب حياتهم. فكان على 58% من الأسر المستجيبية تخفيض استهلاك الإنارة والتدفئة والمياه، وبين 51% و53% اضطروا إلى تخفيض استهلاك الطعام وتقليل عدد الزيارات للأهل والأصدقاء والنزهات والتجمعات الاجتماعية، إضافةً إلى التوقف عن شراء الملابس الضرورية أو تأجيل الموضوع، و43% من المستجيبين اضطروا إلى تأجيل زيارة الطبيب أو التغاضي عنها عند الشعور بالمرض. وتتوافق هذه النتائج مع البيانات المجموعة طوال فترة أزمة لبنان، ما يعني أن انتشار الفقر متعدد الأبعاد، وانخفاض جودة الحياة في البلد بات واضحاً.

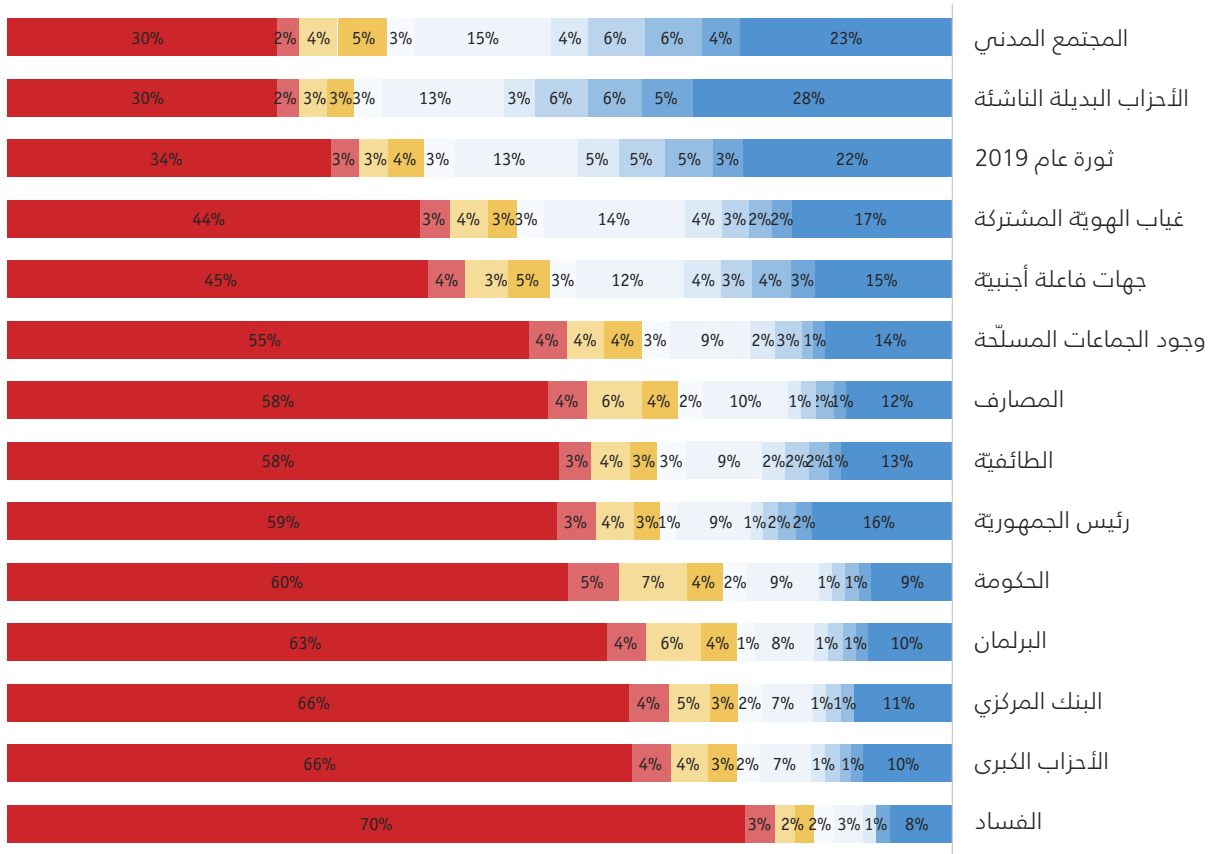
### تقييم المسؤولية والاستجابة

عندما طُلب من المشاركين في المسح تقييم العوامل والأطراف المسؤولة عن الأزمة على مقياسٍ من 0 إلى 10، باعتبار 10 الأكثر مسؤوليةً و0 ليس مسؤولاً بتاتاً، 79% منهم رأوا أنّ 'الفساد' هو المسؤول الأول عن الأزمة، لتتبعه 'الأحزاب اللبنانية' و'المصرف المركزي' (ليحصل كلٌّ من الخيارين على نسبة 66%). في المقابل، كان 'المجتمع المدني' و'الأحزاب البديلة الناشئة' الأقل مسؤوليةً عن الأزمة، إذ حمّلهما 30% فقط من المشاركين المسؤولية. ومع ذلك، عند مقارنة الطرفين المتقابلين للمقياس (أولئك الذين قيّموا 0 أو 10)، يُلاحظ أنّ عددًا أكبر من المستجيبين (30%) حمّلوا المجتمع المدني المسؤولية الأكبر، وهي متفوّقة على نسبة من لم يفعلوا ذلك (23%). كذلك حمّل 30% الأحزاب البديلة الناشئة المسؤولية الأكبر، مقابل 28% ممّن لم يفعلوا ذلك بتاتاً.



وبشكلٍ عام، تُظهر الإجابات التي منحت كل جهةٍ تقييم 10، معتبرةً أنّها الأكثر مسؤوليةً، أنّ المشاركين في المسح قد عزلوا أصحاب المصلحة المرتبطين بطريقةٍ ما بالأزمة وبالتعافي منها، ما يعني أنّه في حين يحتمل المستجيبون المسؤولية الأكبر لبعض الجهات الفاعلة كالأحزاب السياسيّة الكبرى أو عوامل كالفساد مثلاً، لا تزال الإجابات تُظهر مستوياتٍ منخفضة نسبياً من التصورات بأن أي جهة أو عامل غير مسؤول البتة.

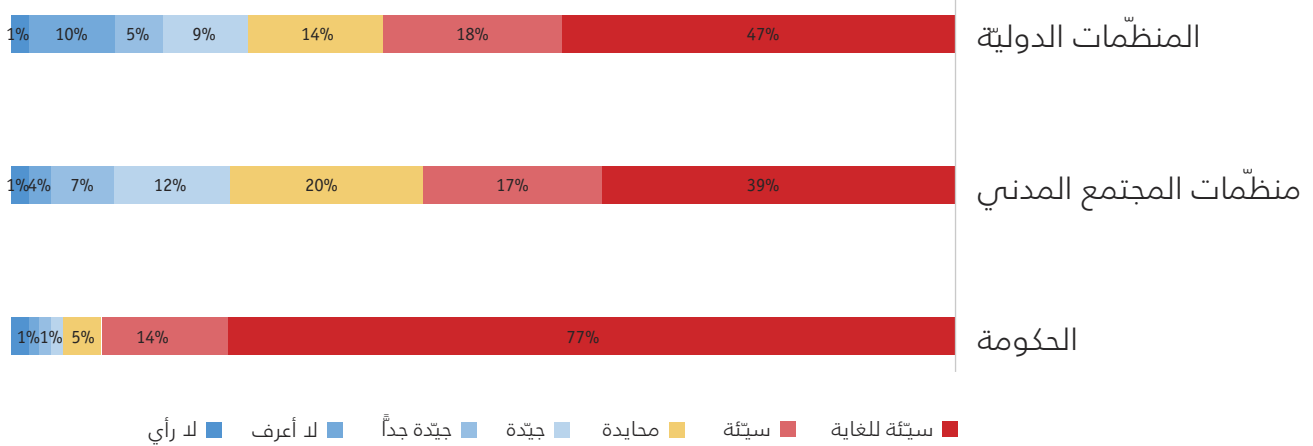
### الرسم البياني 1 الجهات المسؤولة عن الأزمة



س 9 إلى أيّ درجة تحمّلون هذه الجهات مسؤولية الأزمة، على مقياس بين 0 و10؟ 0 = 'غير مسؤولة على الإطلاق' و10 = 'الأكثر مسؤولية'

القاعدة الإحصائية: 1201

## الرسم البياني 2 تقييم الاستجابة للأزمة

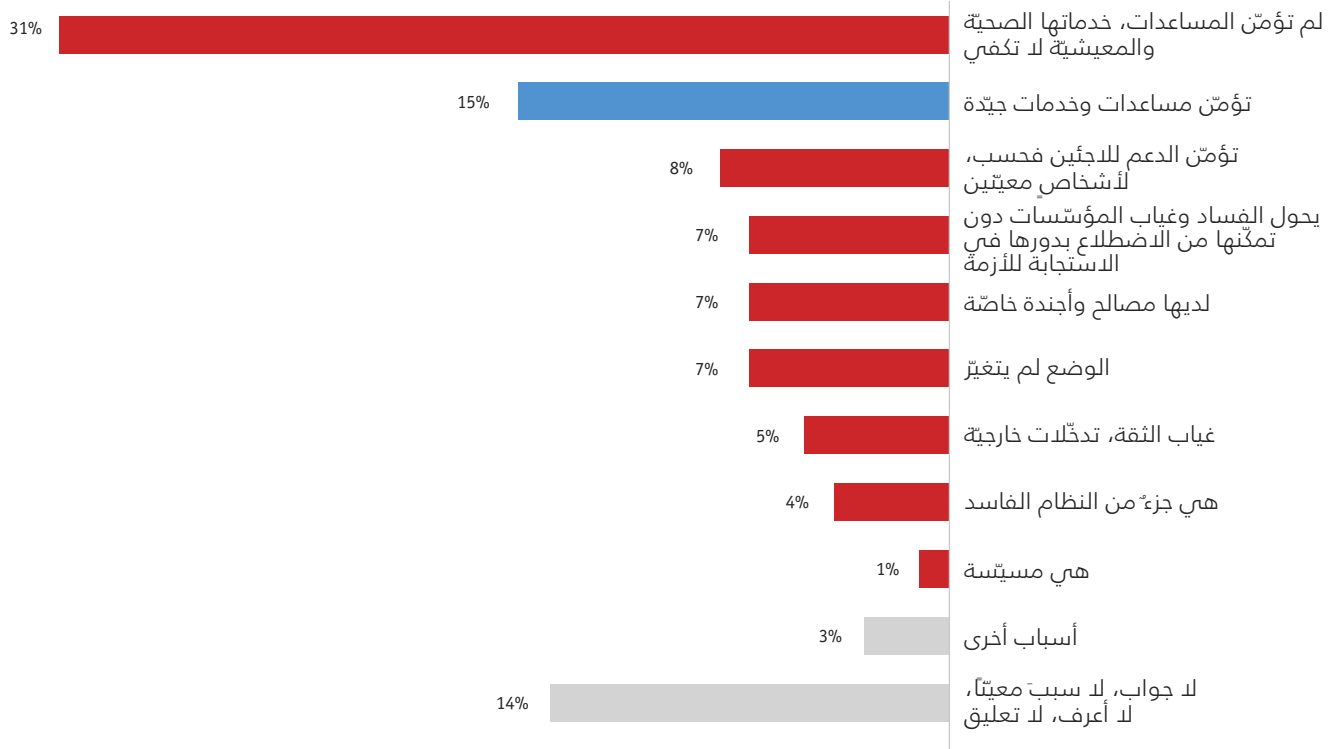


س 10-11-12 كيف تقيّمون استجابة الكيانات التالية للأزمة الاقتصادية منذ 2019

القاعدة الإحصائية: 1201

وكان لدى المستجيبين أيضًا آراء غير راضية عن استجابة الحكومة للأزمة؛ فقد اعتبر 91% منهم أن استجابة الحكومة إما 'غير جيدة على الإطلاق' وإما 'غير جيدة'. بالتالي، كان لأقل من 1 من أصل 10 من المستجيبين تصور غير سلبي تجاه استجابة الحكومة للأزمة، و2% فقط قيّموا استجابة الحكومة للأزمة على أنها 'جيدة جدًا' أو 'جيدة'. وعبر المستجيبون، ولو بنسبة أقل، عن استيائهم من استجابة المنظمات الدولية للأزمة (مثل البنك الدولي والأمم المتحدة). بالفعل، اعتبر 60% من المشاركين أن استجابتها للأزمة 'غير جيدة على الإطلاق' أو 'غير جيدة'، بينما رأى 14% أنها 'جيدة' أو 'جيدة جدًا'. وأتى تقييم أغلب المشاركين لاستجابة منظمات المجتمع المدني للأزمة سلبياً، فقد وصف 56% منهم أداء هذه المنظمات بأنه 'غير جيد على الإطلاق' أو 'غير جيد'، و19% فقط وصفوه بالـ 'جيد جدًا' أو 'جيد'.

### الرسم البياني 3 الأسباب وراء التقييم الذي أُعطي لاستجابة المنظمات الدولية للأزمة

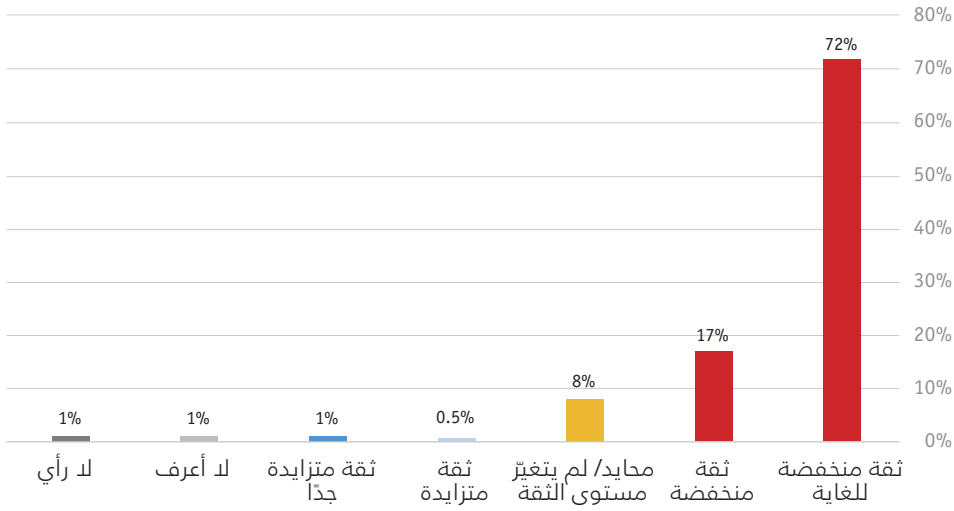


س 12 ب اشرحوا من فضلكم سبب تقييمكم لاستجابة المنظمات الدولية للأزمة بهذا الشكل

القاعدة الإحصائية: 1064

من الجدير بالذكر أنه عند سؤالهم عن أسباب تقييمهم لاستجابة المنظمات الدولية بهذا الشكل، تمثلت الأسباب الرئيسة بتقديم هذه المنظمات المساعدة أو عدم تقديمها لأيّ مساعدة. بالإضافة إلى استيائهم من استجابة الحكومة للأزمة إلى حد كبير، اعتبر 89% من المستجيبين أن استجابة الحكومة 'خفّضت' و'خفّضت بدرجة كبيرة' ثقتهم بالحكومة.

## الرسم البياني 4 الثقة بالحكومة

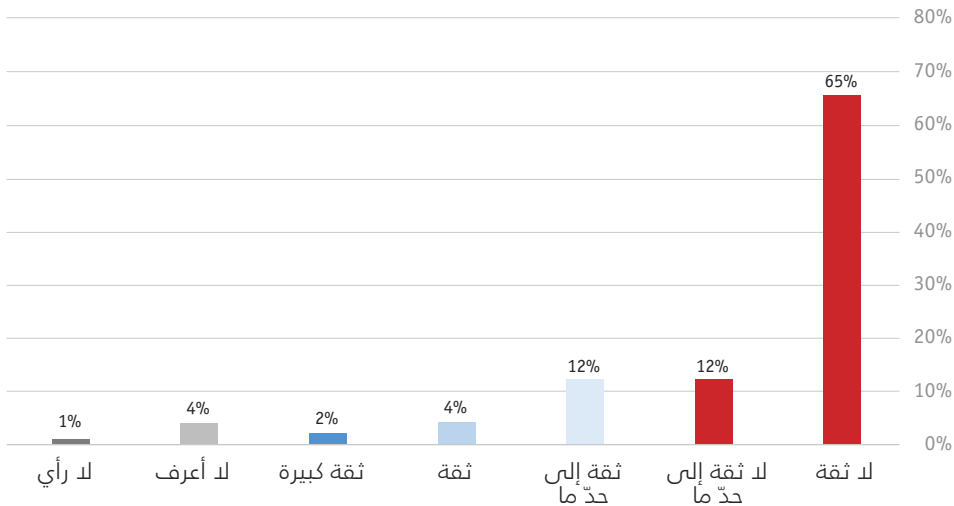


س 20 كيف أثرت استجابة الحكومة للأزمة الاقتصادية منذ عام 2019 في مستوى ثقتكم بها؟

القاعدة الإحصائية: 1201

كذلك عبّرت الغالبية الساحقة من المستجيبين (77%) عن أنّها 'ليست واثقة' أو 'ليست واثقة إلى حد ما' بقدره الحكومة على حلّ الأزمة، و18% فقط أبدت ثقتها 'إلى حد ما' أو 'بشكل كبير' بقدره الحكومة على حلّ الأزمة الاقتصادية.

## الرسم البياني 5 مستوى الثقة بالحكومة لحلّ الأزمة الاقتصادية

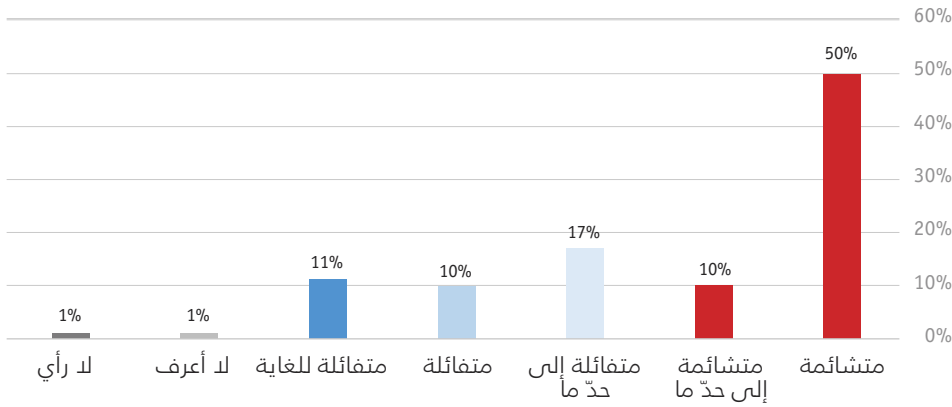


س 14 إلى أيّ درجة تتفقون بإمكان أن تحلّ حكومة جديدة الأزمة الاقتصادية؟

القاعدة الإحصائية: 1201

وبشكلٍ عام، أعرب 60% من المستجيبين عن تشاؤمهم أو شعورهم ببعض التشاؤم بشأن المستقبل.

الرسم البياني 6 نظرتكم للمستقبل



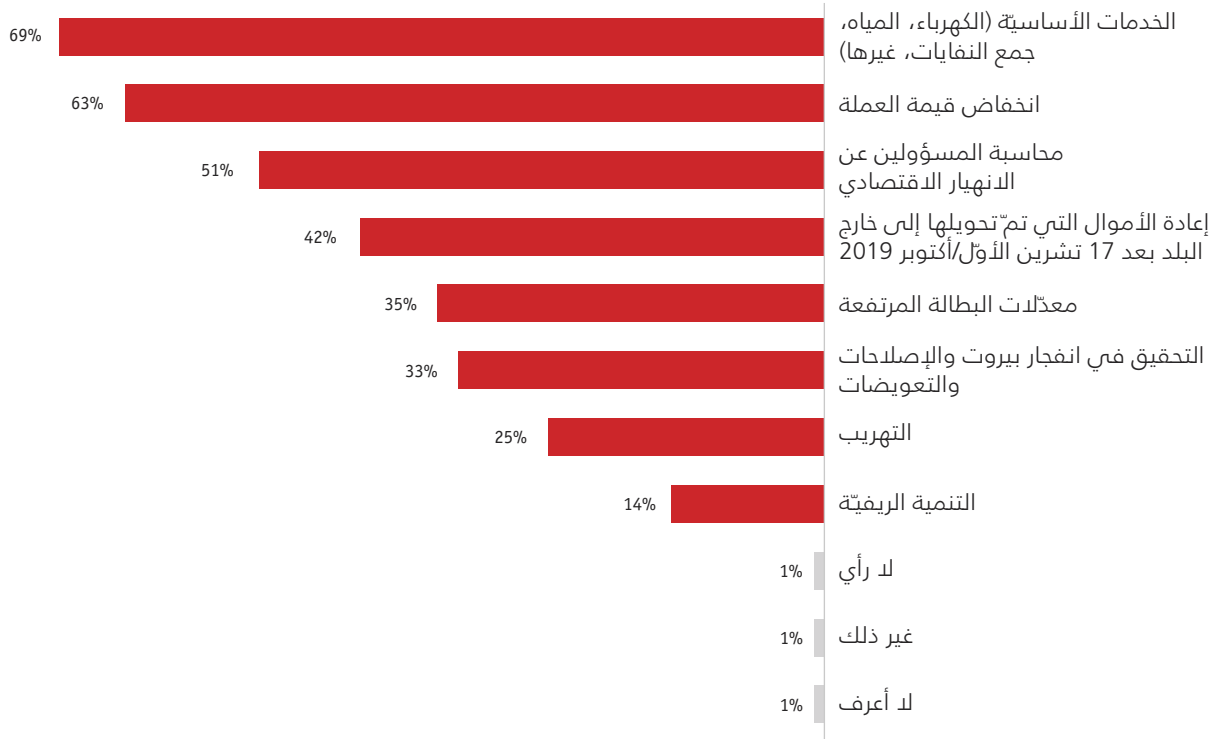
س 8 بشكلٍ عام، هل أنتم متفائلون أم متشائمون حيال المستقبل؟

القاعدة الإحصائية: 1201

### تصورات الإصلاح والتعافي

عند سؤالهم عن الإصلاحات التي قد تُحدث فرقاً في حياتهم، أجاب 60% من المستجيبين بأن إصلاح قطاع الكهرباء سيحدث فرقاً في حياتهم، يليه استقلال النظام القضائي (44%) وتنفيذ استراتيجية ولجنة وطنية لمكافحة الفساد (43%). وبالنظر إلى تصوراتهم عن إعطاء الأولوية للقطاعات خلال عملية الإصلاح، 79% من المستجيبين يودّون أن تعطي الحكومة الأولوية للقطاع الصحي، يليه القطاع التعليمي الذي حصل على نسبة 56%. كذلك شكّلت الخدمات الأساسية وانخفاض قيمة العملة ومحاسبة المسؤولين عن الانهيار الاقتصادي المسائل الثلاث الرئيسة التي يجب أن تُعطى الأولوية هذا العام.

## الرسم البياني 7 الشؤون الاقتصادية التي يجب منحها الأولوية



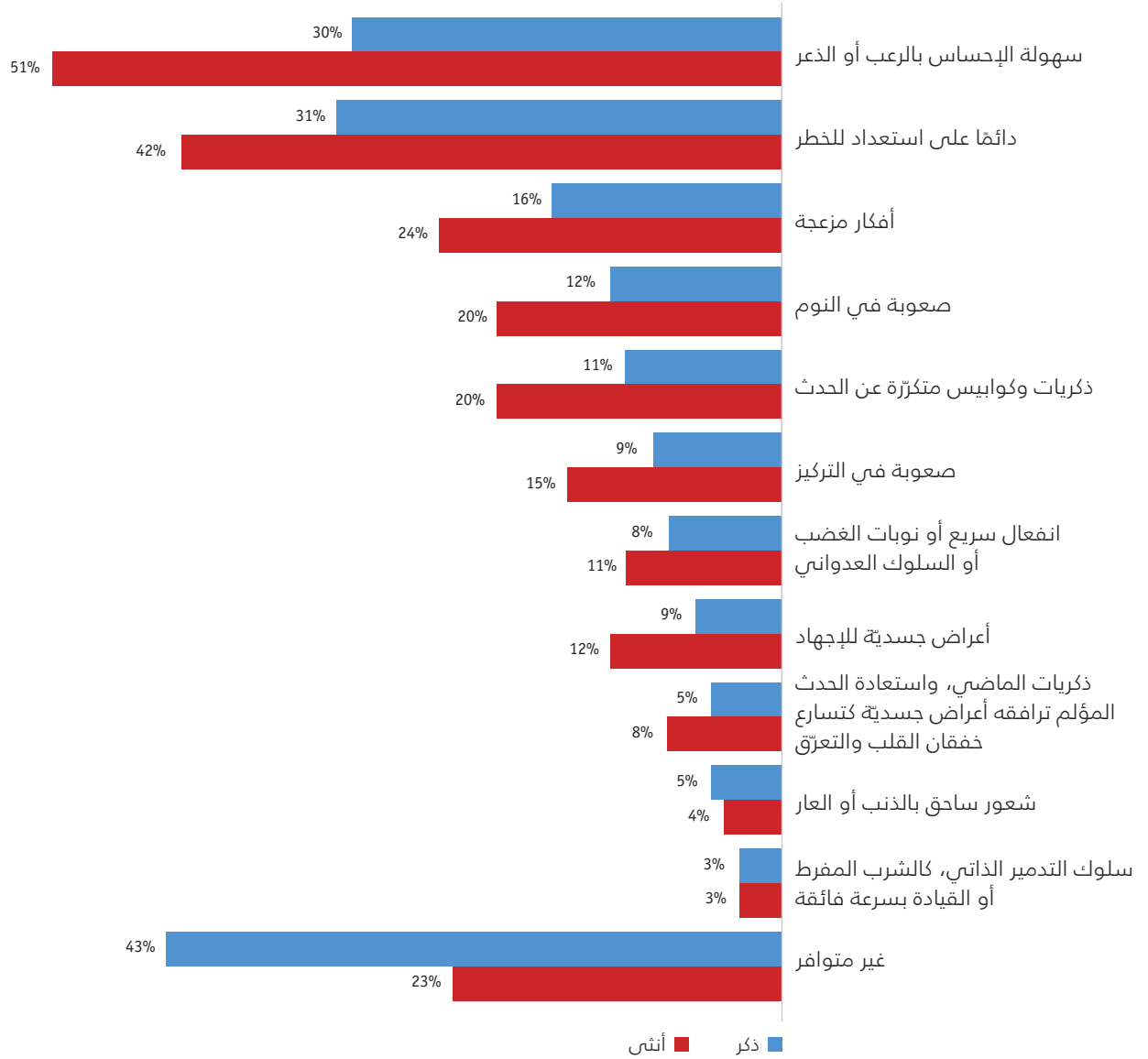
س 13 ما هي الشؤون الاقتصادية التي يجب أن تشكل أولوية في عمل الحكومة هذه السنة برأيكم؟

القاعدة الإحصائية: 1201

## انفجار مرفأ بيروت

توضح نتائج الاستطلاع التأثير النفسي والاجتماعي لانفجار المرفأ، إذ يصاب 40% من المستجيبين بالخوف والذعر بسهولة منذ الانفجار، و37% على استعداد لمواجهة الخطر، و20% تراودهم أفكار مزعجة. وعند تقسيم هذه البيانات بحسب النوع الاجتماعي، يتضح أن 43% من الذكور لم يجيبوا عن هذا السؤال، ما يشير إلى احتمال أن تكون هذه النسب أعلى، وإلى الأبعاد الجنسانية ووصمة العار التي ترتبط بالصحة النفسية في لبنان.

## الرسم البياني 8 التأثير الصحي لانفجار مرفأ بيروت حسب النوع الاجتماعي

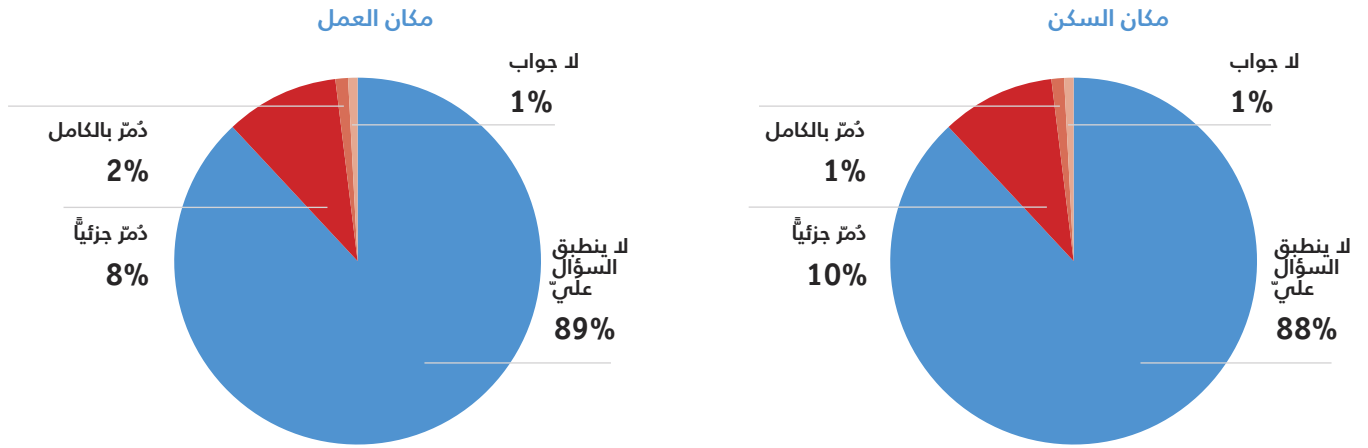


س 25 هل شعرت بأي من هذه الأعراض الجسدية أو النفسية منذ انفجار مرفأ بيروت، تعتقدون أنها من مخلفات الانفجار؟

## القاعدة الإحصائية: 1201

بالإضافة إلى ذلك، نلاحظ فقدان 88% من المستجيبين شعورهم بالأمان في البلد بسبب الانفجار. وهنا يظهر تأثير الانفجار بتصوّرات الأمن في البلد على المستوى الوطني، وليس في بيروت فحسب. وتساعد هذه البيانات على إيضاح تأثير الانفجار بما يتعدى الأضرار المادية والجسدية. وعلى الصعيد المادي، يُظهر المسح الميداني الذي أجري على مستوى البلد أن 11% من المستجيبين تعرّضت منازلهم لتدمير جزئي أو كليّ جرّاء الانفجار، فيما تضررت أماكن عمل 10% منهم جزئياً أو كلياً، وتضررت أحياء 17% منهم.

## الرسم البياني 9 تداعيات انفجار مرفأ بيروت على أماكن السكن والعمل



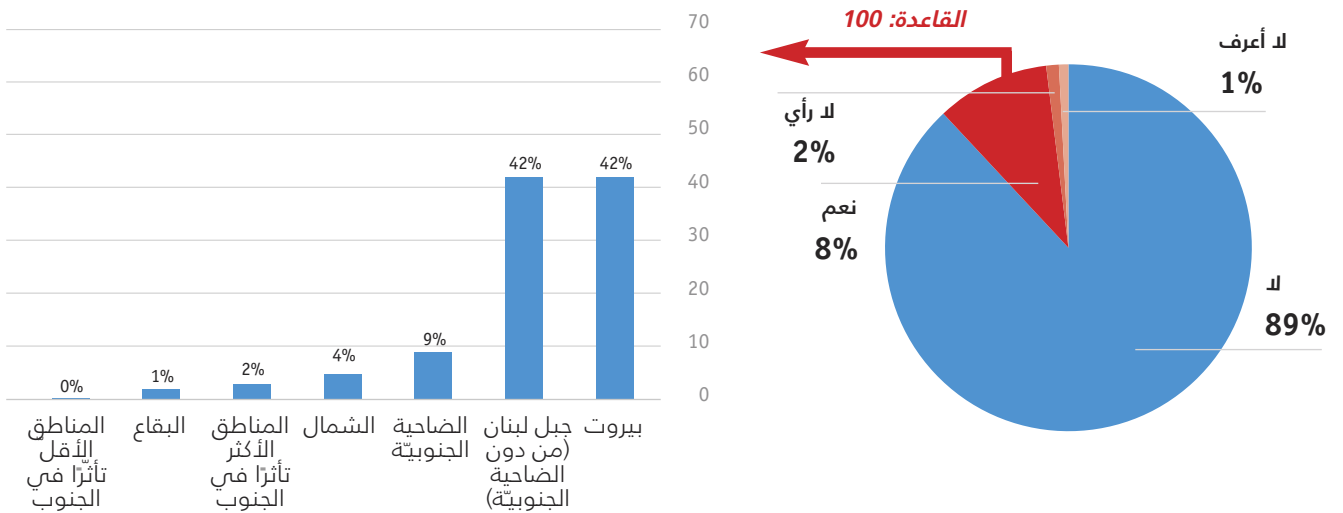
س 27 هل دُمّر مكان عملكم بالكامل أو جزئياً بسبب الانفجار؟

س 27 هل دُمّر مكان سكنكم بالكامل أو جزئياً بسبب الانفجار؟

القاعدة الإحصائية: 1201

زار شخص من الحكومة منازل 8% من المستجيبين الذين أبلغوا عن تضرر ممتلكاتهم بعد الانفجار، وساعدت الحكومة 1% منهم، وكانت هذه المساعدات مالية بمعظمها (83%).

## الرسم البياني 10 استجابة الحكومة بعد انفجار مرفأ بيروت

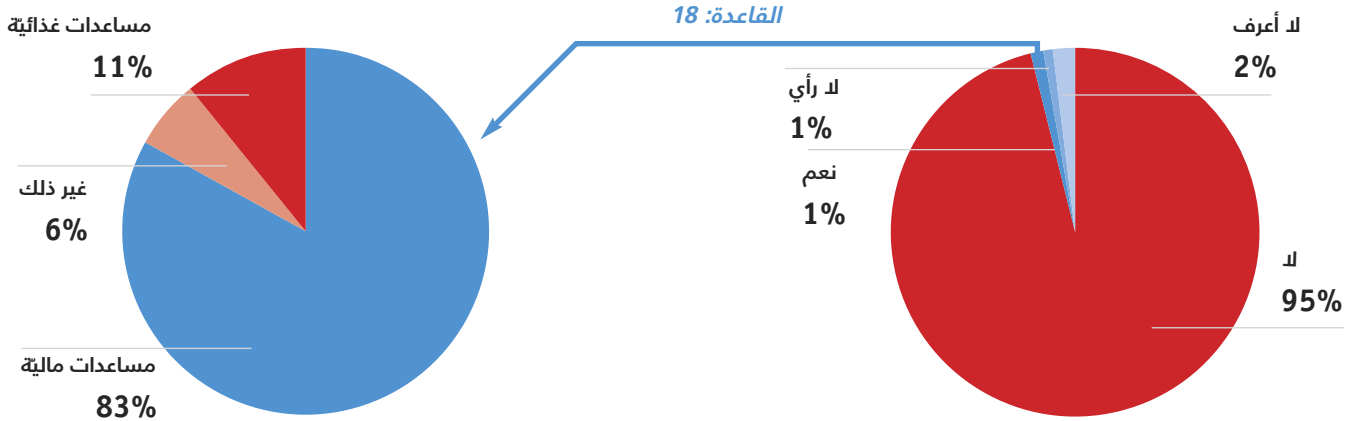


س 30 هل زار ممثل عن الحكومة منزلكم لتقييم الضرر (عامل بلدية، شرطة، جيش) بغض النظر عن وجود الضرر أو عدمه؟

القاعدة الإحصائية: 1201



## الرسم البياني 11 استجابة الحكومة بعد انفجار مرفأ بيروت



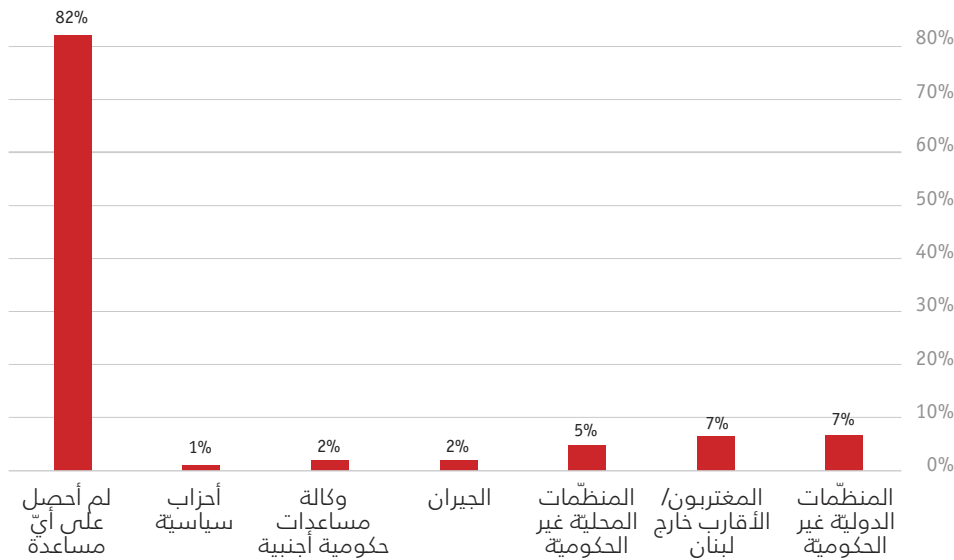
س 31 ما كان نوع المساعدة التي حصلت عليها؟

س 31 هل قدمت لكم الحكومة أي مساعدة؟

القاعدة الإحصائية: 1201

بشكل عام، وفي ما يتعلّق بتقديم المساعدة من الجهات غير الحكومية، لم يستفد 82% من المشاركين من استجابة هذه الجهات، واستفاد 7% من تقديمات المنظمات غير الحكومية الدولية و7% من تقديمات المغتربين و5% من المنظمات غير الحكومية الوطنية. وأفاد 1% بأنهم استفادوا من الأحزاب السياسية.

## الرسم البياني 12 استجابة الجهات غير الحكومية بعد انفجار مرفأ بيروت



س 32 هل حصلت على مساعدة في إطار استجابة الجهات غير الحكومية؟

القاعدة الإحصائية: 1201

### الخلاصات الأساسية

- تقدّم نتائج الاستطلاع 5 خلاصاتٍ أساسية، هي كالآتي:
- تلوح الأزمة الماليّة في الأفق بشكلٍ كبيرٍ، ما يزيد قابلية تأثر عامّة الناس بها، وتدهور نوعيّة الحياة في البلاد بشكلٍ عام.
  - أدّت استجابة الحكومة للأزمة إلى زعزعة ثقة المجتمع وإيمانه بها، كذلك فإنّ للمستجيبين تصوّرات سلبية تجاه معظم أصحاب المصلحة المعنيّين بجوانب الإصلاح والتّعافي وإعادة الإعمار.
  - أثار انفجار مرفأ بيروت كثيرًا في التصوّرات المتعلقة بالأمن في البلد، وتؤكّد الآثار النفسيّة والاجتماعيّة المسجّلة أن أي تقييم للانفجار لا يمكن أن ينحصر بالأضرار الماديّة والجسديّة فحسب.
  - زار مسؤول حكومي قلّة قليلة من المستجيبين الذين تضرّرت ممتلكاتهم جرّاء الانفجار، وتلقّى عددٌ قليلٌ منهم المساعدة. ولم تستفد الغالبية العظمى من المستجيبين من أي نوع من المساعدة.
  - تفتقر الغالبية العظمى من المستجيبين إلى الثقة بقدرّة الحكومة على حلّ الأزمة، وتنظر بتشاؤم إلى الوضع في المستقبل.

### III نتائج مجموعات التركيز

صمّمت مناقشات مجموعات التركيز، المفصّلة في قسم المنهجية، للمساعدة على تقييم استراتيجيات تنفيذ إطار 3RF والتحديات والفرص المتأبّية عن التعافي المرتكز على الأفراد. وتقدّم نتائج مناقشات مجموعات التركيز تصوّرًا لفعالية الاستجابة الفوريّة لإطار 3RF في أعقاب انفجار مرفأ بيروت وتجربته في المحافظات الفرعية والمجموعات الاستشاريّة والفرق العاملة ومسارات التحسين والدروس المستفادة لتوسيع إطار 3RF على الصعيد الوطني.

#### فعالية إطار 3RF في الاستجابة الفوريّة للانفجار

شكّل سياق حالات الطوارئ الذي أعقب انفجار مرفأ بيروت مباشرة تحديات كبيرة لإطار 3RF، لفتت مناقشات مجموعات التركيز الانتباه إليها. أولاً، أشارت مناقشات مجموعات التركيز إلى التحديات التي تواجه تتبع تدفّق المساعدات وتحديدها على خلفيّة الدعم واسع النطاق وتدفّق المساعدات الدوليّة بعد الانفجار. وبشكلٍ أكثر تحديداً، أدّى التأخير في إنشاء 'هيئة الطوارئ' من قبل الجيش اللبناني إلى تقويض الجهود المبذولة لتتبع تدفّق المساعدات، ما أدّى إلى التعتيم على ما إذا كانت التبرعات تندرج ضمن إطار 3RF أو أنّها جزء من برنامج آخر.

ويزيد من هذا الارتباك التداخل العام بين برامج الاستجابة الثلاثة. وكما أشار أحد المشاركين في مناقشات مجموعات التركيز، 'هناك ثلاثة برامج استجابة في لبنان، تسودها الفوضى وتعقد عملية إعداد تقارير التمويل. على سبيل المثال، بالنسبة إلى التعليم، يندرج عنصر التعليم في إطار خطة الاستجابة للأزمة في لبنان للسوريين والمجتمع المضيف، وأيضًا في إطار خطة الاستجابة لحالات الطوارئ للبنانيين والفلسطينيين والعمّال المهاجرين، وأيضًا في إطار 3RF للتنمية في التعليم'<sup>2</sup>.

إلى جانب الارتباك العام الذي أعاق الاستجابة للانفجار، لفتت مناقشات مجموعات التركيز الانتباه إلى القيود القائمة في التقييم السريع للأضرار والاحتياجات، والتي عملت على تقييم الأضرار والاحتياجات، وبالتالي الاسترشاد بها في عملية إطار 3RF المستقبلية. ووفقًا للمجموعة الاستشارية، فقد تغاضى إطار 3RF بنحو خاص عن جوانب معيَّنة من الخدمات الصحية المقدّمة، وأعدّ تقرير التقييم بسرعة، ما أدّى إلى افتقاره إلى المعلومات والتفاصيل المهمة. كذلك أوضح أحد المناقشين، قائلًا: 'قيّمت الخسارة مع التركيز على المباني فحسب، ولم تشمل خسارة طاقم الموظّفين الذين يقدمون الخدمات الطبية (الأطباء والممرضات) الذين قُتلوا أو أصيبوا أو غادروا البلد'.

ولتأكيد العلاقة بين النقاط التي لم يغطّها التقييم السريع للأضرار، والاحتياجات والثغرات في الاستجابة اللاحقة، أشار أحد المناقشين، لافتًا: 'بناءً على التقييم السريع للاحتياجات، اتّفق الجميع على القيام باستجابة سريعة وإعادة بناء مستشفى الكرنيتينا ومركز الرعاية الصحية الأولية. أُعدّ تقرير متعدد التخصصات مؤلف من 700 صفحة. وتقرّر بناء ثلاث غرف لخدمة الناس في وقت قصير، إلا أنّهم لم يستطيعوا توفير المعدّات والمستلزمات الطبية. وكان علينا أن نقصد اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وليس الحكومة، لتأمينها'.

### التجربة مع إطار 3RF

تؤكد مناقشات مجموعات التركيز بشكل عام أنّ إطار 3RF 'مهم، لكنّه غير فعّال'. وركّزت هذه المناقشات على خمس خلاصات رئيسية، هي: تصميم البرنامج وتخصيص المساعدات وتوزيعها وشفافية إطار 3RF وهيكلته.

### تصميم البرنامج

عبّرت مناقشات مجموعات التركيز عمومًا عن بروز علاقة غير متكافئة بين الجهات المانحة في إطار 3RF ومنظّمات المجتمع المدني في المجموعة الاستشارية. وشرحت مناقشات مجموعات التركيز أنّه لم تُستنشر منظّمات المجتمع المدني

2

لمزيد من المعلومات عن خطة الاستجابة للأزمة في لبنان وخطة الاستجابة لحالات الطوارئ:  
<https://www.undp.org/lebanon/press-releases/launch-2022-lebanon-crisis-response-plan-lcrp-government-un-and-partners-appeal-us-32-billion>,  
<https://data.unhcr.org/en/documents/details/100856>  
 9  
<https://reliefweb.int/report/lebanon/lebanon-emergency-response-plan-2023>

المحليّة وتُقيّم احتياجاتها بنحو كافٍ في تصميم البرنامج، للتوسّع في هذه الديناميكية غير المتوازنة. وأدّى الإشراف المحدود لمنظمات المجتمع المدني إلى فقدان الموارد، إمّا من خلال العمل المكثّر، وإمّا في المشاريع التي لا تتماشى مع التقييمات المحليّة لاحتياجات المجتمعات أو الأفراد المتضررين. وفي المقابل، كانت تُصوّر المشاريع على أنّها موجّهة بشكلٍ كبير عبر نهج من الأعلى إلى الأسفل، بحيث تكون الجهات المانحة في الأعلى، ومنظمات المجتمع المدني المحليّة في الأسفل، ولكنّ فرض مبادئ تجريدية قابلة للتعميم لم يكن متاحاً بشكلٍ دائمٍ في السياق اللبناني. وكما شرح أحد المناقشين: 'لا يمكنك أن تطبّق في لبنان حلاًّ نجح في أوكرانيا'. وكان افتقار الجهات المانحة الدولية إلى موقف واضح تجاه منظمات المجتمع المدني ودورها في إطار 3RF تصوّراً مشتركاً في مناقشات مجموعات التركيز. وشرحت مجموعات التركيز هذه، بشكلٍ أكثر وضوحاً، أنّها في بعض الأحيان بدا كما لو أنّ الجهات المانحة كانت تتعامل مع منظمات المجتمع المدني كأداة لممارسة الضغط على الحكومة اللبنانية، بدلاً من الاعتراف بأهمية دورها: 'استخدم إطار 3RF المجتمع المدني للضغط على الدولة اللبنانية لتمير بعض الإصلاحات على مستوى السياسات ومكافحة الفساد مقابل إعطاء الدولة أموالاً من أجل التنمية'. ويضاف إلى هذا الهاجس شرح أحد المناقشين: 'لم يكن لنا دور في المفاوضات بالرغم من وجودنا ضمن المجموعة الاستشارية. من الصّورى أن نعرف ما نُوقش أو ما طرّح على الطاولة أو ما أخفي حتّى يتسنّى لنا فهم ما يحصل... دورنا المراقبة وتقديم الاستشارة'.

### تخصيم المساعدات

خصّصت أدوات التمويل التابعة لإطار 3RF مبلغاً قدره 52 مليار دولار أميركي كمساعداتٍ لخدمة الركائز الأربع الآتية: (1) تحسين الحوكمة والمساءلة، (2) الوظائف والفرص الاقتصادية، (3) الحماية الاجتماعية، والشمولية والثقافة، و(4) تحسين الخدمات والبنية التحتية. تُعدّ الأموال المخصّصة للقطاعات الإنسانية والإغاثة والبنية التحتية أكثر بكثير من تلك المخصّصة للحكومة. لم يشكّل التباين بين هاتين الركيزتين الموضوع الرئيسي في تخصيم المعونة ضمن مناقشات مجموعات التركيز، بل تخصيم الأموال من دون التشاور مع المجموعة الاستشارية، على الرغم من أنّها أحد مكونات إطار 3RF ورؤيته الخاصة بشأن الاحتياجات المحليّة التي يعززها قربها من أولئك الموجودين على الأرض. وكما قال أحد المناقشين: 'تبلّغنا بكيفية تخصيم الأموال لاحقاً، ما جعلنا نشعر وكأنّ حضورنا شكليّ لا أكثر في إطار 3RF'.

### صرف المساعدات

لتاريخ اليوم، حُصر صرف المساعدات المالية لصندوق إعادة بناء مؤسسات الأعمال في بيروت على نحو أفضل (B5)، وهو برنامجٌ يغطّي مؤسسات التمويل الصغير، والشركات الناشئة في القطاع الخاص، من خلال منح ما يصل إلى 3000 دولار للمشاريع التجارية الصغيرة. علاوةً على ذلك، لم يُنقذ سوى جزء من برنامج B5 لغاية الآن، ولم يجر استلام سوى نصف التمويل، ويعود ذلك لحدّ كبير، إلى تأخير الدفع من الجهات المانحة وبيروقراطية كفالات<sup>3</sup>. وفي معرض توضيح تأثير بيروقراطية كفالات في تأخير صرف المساعدات، أشار أحد المناقشين إلى أنه 'يرتكز شرطٌ من شروط الجهات المانحة على 'تمكين المرأة' من خلال التدريب. ومرّ شهران وما زلنا ننتظر أن تفهم كفالات كيفية التقدّم بطلبٍ للتدريب'.

من الواضح أنّ صرف المساعدات قد تأثر بالتحديات التي واجهت تمويل إطار 3RF، الذي يبدو أنّه تعرّض للعقلة إلى حدّ كبير بسبب الأزمة السياسيّة في لبنان. للتوضيح، يعتمد جزءٌ من المساعدة الماليّة التي يقدّمها إطار 3RF على الإصلاحات التي لا يمكن تنفيذها إلا من قبل الحكومة. ولكنّ لبنان دولة من دون رئيس، تُديره حكومة تصريف أعمال، وبرلمان يفتقر إلى المقدرّة التشريعيّة.

### شفافية إطار 3RF

وجّهت مناقشات مجموعات التركيز الانتباه إلى عددٍ من جوانب التمويل التي أثّرت في شفافية إطار 3RF. فقد لاحظت هذه المجموعات أنّ الأموال المُستلمة في إطار 3RF، وكيفية إنفاقها، وطرق تمويل المنظمات غير الحكوميّة، اتّسمت جميعها بالغموض. وشرح أحد المناقشين، قائلاً: 'من المعلوم أنّ إطار 3RF لم يُعرّف كأداة تمويل، بل كمرجع. مع ذلك، لم تتوافر أدوات التمويل من قبل الجهات المانحة لربطه بإطار 3RF. ينبغي للجهات المانحة تطبيق أهداف التنمية المستدامة، وتحديد المتطلبات، ثمّ ربطها بإطار 3RF من أجل تحقيق التكامل'.

في ما يتعلّق بالتمويل الخاص للمنظمات غير الحكوميّة، أشارت مناقشات مجموعات التركيز إلى أنّه فيما يمكن مراقبة التمويل 'المباشر'، لا يمكن تتبّع التمويل 'غير المباشر' (التمويل التعاقبي)، إذ تبلّغ المنظمات غير الحكوميّة الدولية 'الكبيرة' وحدها عن هذه الأموال. وأوضح أحد المناقشين هذه الفكرة، قائلاً: 'نقوم بمشروع لمنظمة غير حكومية دولية، ثمّ يُطلب منّا وضع شعار سفارةٍ معينة... هلاًّ أخبرتنا من فضلك أين التمويل؟'، بناءً على ذلك، أكد مناقشٌ آخر: 'نحن لا نعرف كيف يبلغ إطار 3RF الجهات المانحة...'. وأشار آخرون إلى وضع بعض المنح الخاصة بخطة الإنقاذ الطارئة ضمن إطار 3RF، رغم أنها لا تندرج ضمنه.

3

لمزيد من المعلومات عن كفالات،  
يُرجى زيارة الموقع التّتي:  
<https://www.kafalatb5.com/>

### هيكلية إطار 3RF

أدى الارتباك والقلق بشأن شفافية إطار 3RF إلى إثارة نقاشات حاسمة حول هيكليتها. كشفت مناقشات مجموعات التركيز عن ارتباكٍ عامٍ حول هيكلية إطار 3RF، بالنسبة إلى الفرق العاملة على وجه الخصوص. وكشفت مناقشات مجموعات التركيز أيضًا أنه طُلب الهيكل التنظيمي لإطار 3RF عدة مرات لفهم الهيكلية والتسلسل الهرمي بشكل أفضل، ومعرفة منظمات المجتمع المدني المشاركة في إطار 3RF وضمن أي فرقة عاملة، لكنها لم تتلقَ ردًا بعد. ولمزيدٍ من التوضيح، اعتبارًا من شهر أبريل/ نيسان 2023، استُخدم مخطّط تنظيميٌ لتحديد هيكلية إطار 3RF.

لا تزال مناقشات مجموعات التركيز تكشف عن ارتباكٍ أكثر انتشارًا وطويل الأمد تجاه هيكلية إطار 3RF، ما يؤكّد وجود نمطٍ أوسع من التحديات في مجال الاتصالات. قال أحد المناقشين: 'إنّها حالة من الفوضى. لقد طلبت منظماتنا غير الحكومية هيكلية إطار 3RF منذ البداية، ولم نحصل عليها حتى الآن'. وفي تسليط الضوء على الارتباك السائد حول هيكلية إطار 3RF، حتى بين المشاركين فيه، أشار أحد المناقشين إلى أنه 'ليس لبعض منظمات المجتمع المدني التابعة لإطار 3RF، أدنى فكرة عمّا هو'.

### إطار 3RF في المحافظات الفرعية

كان الوعي حول إطار 3RF خارج بيروت ضعيفًا. لم يسمع إلا عددٌ قليلٌ من منظمات المجتمع المدني (5 من أصل 103 مشاركًا خارج بيروت) بإطار 3RF، على الرغم من أنّ معظم منظمات المجتمع المدني التي أُجريت معها المقابلات، أخذت زمام المبادرة وتطوّعت للمساعدة في تقديم مجموعةٍ متنوّعةٍ من الخدمات في بيروت بعد الانفجار. ومن بين منظمات المجتمع المدني الخمس هذه، دُعي بعضها مرّةً إلى اجتماعٍ كبيرٍ للانضمام إلى الفرق العاملة، ولم تُدعَ مجددًا على الإطلاق.

أعرب أحد المناقشين الذي ينتمي إلى إحدى منظمات المجتمع المدني الخمس عمّا يأتي: 'ثمّة غموضٌ بشأن اختيار المنظمات غير الحكومية ضمن إطار 3RF، إذ إنّ كفيّة اختيار الفرق العاملة غير واضحة حاليًا. علاوةً على ذلك، ثمّة نقصٌ في المعلومات المتعلقة بخطتها وإنجازاتها لحدّ الآن، إذ لم تشارك بياناتها وإحصاءاتها'.

وفي هذا الإطار، أشار مناقشٌ آخر إلى أنّ توجيه التمويل لم يكن واضحًا... وبالنسبة إلينا، كمنظمة غير حكومية محلية، لم تتوضّح كفيّة التقدّم بطلب للحصول على منحةٍ مباشرةٍ من إطار 3RF. لقد سألنا عن سير العملية، والنماذج، واستمارات الطلب خلال جلسة المناقشة، غير أنّ الغموض كان سيّد الموقف. لم نفهم كيف حصل توجيه الأموال والدعم'.

### المجموعة الاستشارية والفرق العاملة

ركّزت مناقشات مجموعات التركيز على المجموعة الاستشارية والفرق العاملة على الاجتماعات القطاعية، وطرح ردد فعلٍ من قطاعاتٍ مختلفةٍ، كالصحة، والطاقة، ومكافحة الفساد، والتعليم. وأوضحت هذه المجموعات أنّ اجتماعاتٍ قطاعيةً قد عُقدت، لكنّها أشارت إلى تباين وتيرة هذه الاجتماعات بين القطاعات. ذكر المشاركون في مناقشات مجموعات التركيز في بيروت أنّ الاجتماعات في بعض المجالات، مثل الصحة، والحماية الاجتماعية، والطاقة البديلة، كانت منتظمة على نحوٍ منطقي، غير أنّ الاجتماعات في مجالاتٍ أخرى، مثل الشفافية ومكافحة الفساد، أصبحت متباعدة، كذلك توقّفت الاجتماعات في قطاع التعليم توقّفًا تامًّا. واعتبر المشاركون على نحوٍ كبير، أنّ هذه الاجتماعات غير مثمرة عمومًا، وفشلت في تحقيق نتائجٍ إيجابية. وفي معرض التوسّع في التكلفة الشخصية الناجمة عن النقص الملحوظ في إنتاجية الاجتماعات، أشار أحد المشاركين، قائلًا: 'نحن نستثمر أفكارنا، وجهودنا، ووقتنا، وحتى أموالنا من جيوبنا، لحضور هذه الاجتماعات... ولكن ما من تغييرٍ يُذكر. لا يمكننا الاستمرار على هذا النحو'.

### التعليقات الواردة من القطاع الصحي

تشير المعلومات الواردة من القطاع الصحي إلى الصعوبات والنجاحات المستمرة. فمن جانبٍ، لا اتفاقٍ مدرجًا على جدول الأعمال. ومع ذلك، لاحظ المشاركون تحسّنًا في تقارب الأفكار. ويبدو أنّ خريطة طريقٍ عامّة قد اتّضحت، وأنّ الجهود المبذولة للسيطرة على تكرار العمل وتجنّبه، تأخذ في التقدّم. وتجدر الإشارة إلى أنّ خطةً إستراتيجية للصحة ستُطلق قريبًا، تهدف إلى تحقيق التوازن بين تأمين الأموال للخدمات الصحية المباشرة وإنشاء قاعدة قوية من شأنها تقديم الخدمات الصحية. مع ذلك، يشكّل تكرار العمل في القطاع الصحي مصدرَ قلقٍ كبيرٍ سيُعالج من خلال منصّةٍ تُحدّد المشاريع المُنفّذة والمسؤولين عن تنفيذها، بهدف خفض نسبة هدر الموارد وزيادة نسبة التعاون.

### تعليقات واردة من قطاع الطاقة

تجري المناقشات حاليًا بين مجموعة من المتخصّصين المحليين في مجال الطاقة البديلة والجهات المانحة الرئيسة، مثل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي حول الاتفاق على جدول أعمال هذا القطاع. وحاليًا يُقدّم اقتراح نهجٍ جديدٍ لحلّول الطاقة يختلف عن تلك التي اقترحتها وزارة الطاقة والمياه. تشمل مجالات التركيز الرئيسة الطاقة البديلة، وأنظمة الطاقة الشمسية، وإدارة النفايات. ويتمثّل التحدي الرئيسيّ المُشار إليه بمناقشات مجموعة التركيز في انخفاض المساعدات المالية المقدّمة إلى لبنان.

### تعليقات واردة من قطاع مكافحة الفساد

تخدّم هذا القطاع مجموعة تضمّ عشر منظمات من المجتمع المدني. وتُعَدّ الأمانة العامة نقاطَ جدول الأعمال ومحاضر الاجتماعات. وتُفصح هذه المنظمات عن معلومات حول مشاريعها. ولكن، نظرًا لعدم توافر أموال يمكن الاستفادة منها، فمن غير الواضح كيف ستتعاون هذه المجموعة. يُعدّ التعاون بين المجتمع المدني والوزارات أمرًا ضروريًا للتحوّل الرقمي، ومرحلة حاسمة لمكافحة الفساد. وفي هذا الصدد، أوضح أحد المناقشين: 'نحن بحاجة إلى تمويلٍ خاصٍ يدفعنا نحو التحوّل الرقمي... الأدوات متوافرة، ولدينا الخبرة الكافية في كلِّ من المنظمات غير الحكومية والقطاع العام. كذلك فإننا بحاجة إلى حماية الموظفين في القطاع العام لأنهم 'مطلعون' على شؤون الدولة، ويمكنهم أن يكونوا خبراء في هذا المشروع.'

### تعليقات واردة من قطاع التعليم

وعلى الرغم من الاجتماعات العديدة التي عُقدت، أدّى التقدم الضئيل المُحرز إلى 'إغلاق' قطاع التعليم في الوقت الحالي. وأوضح أحد المناقشين، قائلاً: 'لقد زدنا إطار 3RF بجميع البيانات... وأخبرنا بعدها أن التعليم قد أُجّل إلى مرحلة لاحقة، لأنّ لديه أولويّات أخرى. ثم توقّف عن الردّ على مكالماتنا.'

## IV التوصيات بهدف التحسين

يعزّز الوضع الراهن بين إطار 3RF ومنظمات المجتمع المدني الشكوك والعزلة لدى المجموعة الاستشارية والفرق العاملة في هذه المنظمات. وعلى حدّ تعبير أحد المناقشين في خصوص العواقب المترتبة عن هذه العزلة: 'لقد بدأنا نفقد الثقة باستجابة إطار 3RF'. تُهدّد المخاوف التي أُثّرت بشأن دعوة منظمات المجتمع المدني للمشاركة في فرق عاملة وعدم الاتصال بها مرّة أخرى في وقتٍ لاحقٍ، بترسيخ مفهوم الترميز لهذه المنظمات، وقد يؤدي ذلك إلى تعميق عزلتها.

### تحسين التواصل القائم على المبادئ

تدعو الحاجة الملحة إلى إنشاء منصّة مركزية وشفافة وسهلة الوصول لتبادل المعلومات ذات الصلة. ما قد يضمن تواصل أكثر وضوحًا وتواترًا بين المجموعة الاستشارية ومبادئ إطار 3RF وينبغي عقد الاجتماعات بشكل أكثر انتظامًا، لأنّ توقيتها متباعد حاليًا، ما يترك المجموعة الاستشارية في كثير من الأحيان من دون علم بآخر المستجدات.



### استراتيجية ومنهجية أكثر وضوحاً

على هذه الخطة أن تتّسم بالمزيد من الوضوح لتحقيق أهداف إطار 3RF. ومن الضروري أن تضع المنظّمات غير الحكومية الاستشارية والمانحين جدولاً زمنياً للتنفيذ مع تحديد المواعيد النهائية. ومن شأن اتباع نهج مجتمعي ينطلق من القاعدة إلى القمة أن يساعد في استعادة الثقة والمشاركة من جانب منظّمات المجتمع المدني.

ويجدر أيضاً تعميم الإستراتيجية (التفويض الجديد) بشكل واضح من خلال اعتماد خطة لتوعية المواطنين وإشراكهم، وخصّصت بالفعل موارد لها للبنك الدولي. ومن ناحية أخرى، يجب أن تستند خطة العمل والجدول الزمني للتنفيذ والموعد النهائي اللذان حدّدا إلى الأولويات الخاصة بالقطاع المحدّدة داخل الفرق العاملة. وينبغي أيضاً أن تكون المراحل الرئيسة مرتبطة بمؤشرات الأداء الرئيسة، رغم أنّها ضمن المستوى الكلي، التي يمكن كل فريق عامل توضيحها، باعتبارها ذات صلة بأولوياتها. ومن شأن ذلك أن يجعل دور هيئة الإشراف المستقلة أكثر فعالية عند تقييم التقدّم المحرز مقارنة بالأهداف المحددة مسبقاً والمتفق عليها.

### زيادة المساهمة في صنع القرار

من المهم أن تشارك منظّمات المجتمع المدني في جميع المناقشات والمفاوضات بشأن إطار 3RF، حيث إنّها تتمتع بالكفاءة والمعرفة ومستوى حساسية عالٍ إزاء المطالب المجتمعية ورغبات المجتمعات المتضررة والضعيفة واحتياجاتها. أمّا إحدى النتائج الرئيسة، فتتمثل بافتقار منظّمات المجتمع المدني عموماً إلى القدرات اللازمة للتنسيق والتواصل الإستراتيجي والمناصرة. ويُفترض أن تقترن هذه التوصية بالتزام هذه المنظّمات المشاركة في مبادرات تنمية القدرات الرامية إلى تمكينها من اكتساب المزيد من النفوذ. يُعدّ توسيع نطاق الاتصال بمنظّمات المجتمع المدني الجديدة، إضافة إلى الآفاق المحتملة التي يحددها مشروع بناء النزاهة والمساءلة الوطنية في لبنان ('بناء') حالياً عاملاً آخر لزيادة المشاركة.

### تمويل سريع ذو مرونة عالية

تُعدّ إمكانية تحرير الأموال وإعادة تخصيصها وتلقّي التوجيه حول أدوات التمويل من المجالات الرئيسة التي تتطلب التحسين. وتتمثل إحدى الطرق العملية لتجنب التحديات المحتملة المحيطة بهذه المسألة الحساسة بخلق إطار 3RF مساحةً للمنظّمات الدولية ومنظّمات المجتمع المدني بغية تحديد مصادر التمويل ذات الصلة والمصمّمة خصيصاً لتلبية أولويات القطاع. ومن شأن ذلك أن يكمل حوار الاتحاد الأوروبي المنظم، والصندوق الائتماني

المُخصَّص للبنان (LFF) التابع للبنك الدولي، ولكن يمكن أن يتوسَّع أيضًا ليشمل المزيد من المانحين في إطار 3RF.

### تحديد 'المناصرين' داخل المؤسسات العامة

تحديد 'المناصرين' الفرديين والمؤسَّسين الحاليين داخل الحكومة الذين يمكنهم إقامة شراكة مع الجهات الفاعلة غير الحكومية في إطار 3RF، لحثها على إجراء الإصلاحات والبرمجة، من دون الاضطرار إلى الاعتماد على عملية صنع القرار/السياسات رفيعة المستوى في المأزق السياسي الحالي.

### موقف أكثر حدّة تجاه الحكومة اللبنانية

يجب استجابة إطار 3RF بشكلٍ فعّالٍ لعرقلة الدولة وإصراره بشكلٍ خاصٍ على تنفيذ الحوكمة الإلكترونية والتحوّل الرقمي للتصدّي بفعّالية للفساد المُتفشّي وسيطرة النخبة.

### الاستعانة بالخبرة المحليّة

من الضروريّ أن يحقّق إطار 3RF التوازن بين العمل مع المنظّمات غير الحكومية المحليّة والدوليّة. ونظرًا لفهمها العميق للتحديات التي تُواجهها البلاد الآن، ولقدرتها على تقديم حلولٍ تقنيّةٍ عمليّةٍ، يُؤدّي تفاعل منظّمات المجتمع المدنيّ المحليّة بشكلٍ أكثر فعّالية وتوجيه الاهتمام نحو الخبرة المحلية إلى زيادة الكفاءة.

### تعزيز الشفافية

يجب أن يعزّز إطار 3RF جميع جوانب الشفافية في تعاملاته مع المنظّمات غير الحكومية، بما في ذلك في عمليّات الاختيار، والتمويل، والتقدّم، والرصد، والاتّصالات، وما إلى ذلك. ويمكن أن يعمل اعتماد قلوب الشفافية<sup>4</sup> التابعة للجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية وميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية السياسات النقديّة والماليّة<sup>5</sup> على تعزيز الشفافية والمساءلة في هذه العملية.

### تعزيز الإدارة

أُفسح المجال أمام إطار 3RF للتحسين على المستوى الإداري، بحيث ينبغي إعداد هيكلاً واضحاً، بما في ذلك تحديد أهداف كل فريق عامل، وإعادة النظر في عدد الفرق العاملة لتقليل أوجه القصور<sup>6</sup>، وعقد اجتماعاتٍ أكثر تواتراً واتساقاً، وتقديم تحديثات منتظمة حول نشاط الفرق العاملة المختلفة. ومن الضروريّ أن تضمّ الأمانة العامة أيضاً منسّقاً محايداً يضع جدول الأعمال ومحاضر الاجتماعات.

4

للمزيد، راجع:

<https://transparent-hearts.org/aboutus>

5

لمعرفة المزيد من المعلومات، راجع:

<https://www.imf.org/external/n/p/mae/mft/code/index.htm>

6

بحلول وقت إصدار هذا التقرير، كانت عملية ترشيح المجموعة العاملة قد اكتملت.

سيساعد إنشاء صندوقٍ صغيرٍ ومخصّصٍ لإدارة إطار 3RF على الاستجابة للقدرات المستنزفة لمنظّمات المجتمع المدنيّ المعنيّة المشاركة في سياق الأزمات.

### تعزيز الشمولية

تضمن الفِرَق العاملة المختلفة المخصّصة لمسائل معيّنة، حيث تتوافر المنظّمات غير الحكومية المحليّة والدوليّة، الاتّصال بين عامّة الناس ومنظّمات المجتمع المدنيّ في كلّ قطاعٍ، وستبلُغ مستوى المجموعة العاملة التي ستساهم إلى حدّ كبير في تعزيز الشمولية داخل إطار 3RF.

### زيادة الوعي والرؤية

سيعزّز الموقع الإلكترونيّ المخصّص الذي يعرض أهدافَ إطار 3RF وهيكله وخطته وشركاءه وتمويله ومشاريعه وإنجازاته ودعواته لتقديم المقترحات والرؤية والوعي بهذا الإطار<sup>7</sup>.

### الدروس المُستفادة من توسّع إطار 3RF على الصعيد الوطنيّ

أشارت مناقشات مجموعات التركيز إلى الرغبة الجماعيّة في رؤية التوسّع الناجح والعاقل والشامل لهذا الإطار على الصعيد الوطنيّ. ومن أجل المساهمة في هذه العملية، استُخلص درسان رئيسيان، هما:

### رصد الشفافية وتقييم الأثر

يمكن تتبّع الشفافية وتقييم الأثر عبر منصّة على الإنترنت، حيث تنشر منظّمات المجتمع المدنيّ المحليّة سياساتها وتقاريرها وتقييمات مشاريعها. ستُتيح هذه البوابة أيضًا للممولين تتبّع تنفيذ المبادرات وصرف التمويل في الوقت الفعليّ. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يخصّص إطار 3RF نسبةً مئويةً من التمويل لإنشاء نظام تدقيق ماليّ فعّال، بما في ذلك تدريب الموظفين لضمان تنفيذه بنجاح.

وفي هذا الصدد، أوضح أحد المناقشين أنه 'في ما يتعلق بالرصد، يمكن المنظّمات غير الحكومية المحليّة وضع نظامي محاسبة وتدقيق ماليّ يتوافقان مع المعايير الدولية، وذلك بالتعاون مع إطار 3RF، من خلال إنشاء نظام يتّسم بالكفاءة والفعّالية'. ويتمثّل أحد المتطلّبات الأساسية لرصد هذا الإطار بإنشاء مؤشّرات أداء رئيسيّ محدّدة (Specific) وقابلة للقياس (Measurable) وقابلة للتحقق (Achievable) وذات صلة (Relevant) وذات إطار زمنيّ محدّد (Time-Bound) (S.M.A.R.T). وفي هذا السياق، ينبغي تعزيز دور هيئة الإشراف المستقلّة، في حين ينبغي وضع أدوات رصد خاصّة بقطاعات معيّنة ونقلها إلى منظّمات المجتمع المدنيّ التابعة للمجموعة العاملة.

7

بحلول وقت إصدار هذا التقرير، كان إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار قد أُطلق بالفعل. يتضمّن الموقع الإلكترونيّ أيضًا تقريرًا مرحليًا لمدة 18 شهرًا عن مرحلة التعافي:  
<https://www.lebanon3rf.org/sites/default/files/2023-05/3RF-Progress-Report-Jan2021-Jun2022.pdf>

## نهج أكثر شمولاً لاختيار منظمات المجتمع المدني وتوزيع الأموال

من المرجح أن يواجه إطار 3RF مجموعةً من التحديات عندما يتوسّع في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك التواصل مع منظمات المجتمع المدني المناسبة، وتوزيع الأموال في الأماكن الصحيحة، والتغلّب على العقبات السياسية، وتوسيع نطاق الامتداد. يتمثل أحد المجالات الحاسمة التي يمكن أن يتجنّب فيها إطار 3RF استبعاد منظمات المجتمع المدني الصغيرة والمحلية في أثناء توسّعه على الصعيد الوطني، بإعادة النظر في معايير الاختيار الخاصة به، أي تجنّب المتطلبات الصريحة، مثل الخبرة السابقة في إدارة الأموال الكبيرة التي تستبعد الغالبية العظمى من منظمات المجتمع المدني المحلية، والتي تُفيد المنظمات غير الحكومية الدولية بشكل غير متناسب. وعلى نحو مماثل، يجدر أن يأخذ التفضيل البيروقراطي لشكل العطاءات في الاعتبار الحواجز اللغوية.

## V الاستنتاجات والتداعيات

لا يزال إطار 3RF يشكّل مرجعاً للتعافي والإصلاح وإعادة الإعمار وسط سياق الأزمات المترامنة في لبنان. وكما تشير نتائج الاستطلاع على نطاق البلاد، تضررت الغالبية العظمى من الشعب اللبناني بشدّة من الأزمة، وبالتالي كلّما طالّت مدّة استمرار الأزمة وتدهورت نوعية الحياة، ستتدهور الثقة في الجهات كافة صاحبة المصلحة المشاركة في التعافي وإعادة الإعمار والإصلاح، وإن كان ذلك مع التركيز بشكلٍ خاصّ على الحكومة.

في الواقع، يؤثّر انفجار مرفأ بيروت والأزمة الاقتصادية المستمرّة كثيرًا في التصوّرات العامة حول السلامة، والتوقّعات بشأن المستقبل، والثقة بقدرة الحكومة على إيجاد مخرج. وأشار المسح أيضًا إلى الإهمال الحكومي في الاستجابة في أعقاب انفجار مرفأ بيروت، حيث زار مسؤول حكوميّ عددًا صغيرًا من المستجيبين الذين تضرّرت ممتلكاتهم بسبب الانفجار، مع تلقي عدد أقلّ منهم المساعدة.

وبشكلٍ عامّ، لم تستفد الغالبية العظمى من المستجيبين من أيّ نوع من المساعدة. ومن الجدير بالذكر أنّ الأزمة التي طال أمدها، لا بل غياب الإصلاح أو التعافي على وجه الخصوص، تهدّد بتقويض الثقة العامة بأيّ إصلاح أو تعافٍ يمكن حدوثه.

واستجابةً لقدرة إطار 3RF الخاصّة على المساعدة في التعامل مع هذا الوضع، تشير مناقشات مجموعة التركيز إلى الثغرات الموجودة في الكفاءة الأولية والشاملة لهذا الإطار التي، إذا عولجت، يمكن أن تساعد في ضمان عملية إطار 3RF أكثر فعالية وشمولية واستدامة، ولا سيّما عند توسّعه على نطاق البلاد.

1. يشمل أحد مجالات التحسين الرئيسية محدودية القنوات وتدقق الاتصالات مع منظمات المجتمع المدني المحليّة، المُجهّزة بشكلٍ خاصّ لتقييم احتياجات المجتمعات المتضرّرة والضعيفة وتليبيتها بدقّة. وسيؤدي الفشل المستمرّ في سدّ ثغرات الاتصال إلى فقدان الموارد والأموال التي كان من الممكن توجيهها إلى من هم في أمسّ الحاجة إليها.
2. من الصّوري أن يتبنّى إطار 3RF أيضًا خطة تنفيذ أكثر وضوحًا وذات إطارٍ زمنيّ محدّد، وأن يحزّر الأموال. وتشير البيانات المستمدّة من المسح الوطنيّ إلى أنّ توزيع المساعدات يُعدّ المعيار الرئيسيّ الذي يقيّم من خلاله المستجيبون أداء المنظمات الدولية مثل البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.
3. سيعمل تعزيز الشفافية بشأن مسائل اختيار المنظمات غير الحكومية وتمويلها على إعادة بناء الثقة في عملية إطار 3RF بين منظمات المجتمع المدني.
4. يُعدّ توسّع إطار 3RF على المستوى الوطنيّ ضروريًا، ما دامت الأموال تُستخدم بفعّالية. وعلى الرغم من وجود العديد من العوائق التي تحول دون التوسّع، إلّا أنه يمكن التغلّب عليها من خلال تعزيز إدارة إطار 3RF وشفافيته.
5. في ظلّ فشل الدولة السائد والمستمرّ في لبنان، يُعتبر دور منظمات المجتمع المدني بالغ الأهمية. ولكن، لا يمكنها أن تكون مكملّة للمؤسسات والخدمات العامّة، أو أن تملك القدرة أو السلطة للقيام بذلك. ومن غير الممكن نجاح إطار 3RF إذا لم يعالج بشكلٍ فعّال فشل الدولة أو عرقلتها.
6. يُعدّ تحديد المجالات الرئيسة المطلوبة للتوسّع على المستوى الوطني أمرًا معقّدًا بسبب الثقل الجماعيّ للأزمة وتأثيرها واسع النطاق في القطاعات والصناعات والمجتمعات والمناطق. وستساعد المشاركة المُجدية مع منظمات المجتمع المدني المحليّة والنهج التصاعديّ الذي يركّز على الخبرة المحليّة على ضمان استجابات أكثر دقّة. وفي المقابل، سيساهم دمج المجموعة العاملة والمجموعة الاستشارية في جميع جوانب صنع القرار إلى حدّ كبير في ضمان توسّع أكثر دقّة وشمولًا وفعّالية على الصعيد الوطنيّ.
7. على صعيد التوسّع، يُفترض أن يركّز إطار 3RF على ما هو قائم بالفعل، مثل المشاريع التي طوّرت في السنوات الأخيرة، ولكن لم تُشغّل بعد، أو التشريعات التي سنّت، ولكن لم تُنفذ بعد.

## المراجع

الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، ومجموعة البنك الدولي. 2020. 'إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار في لبنان (3RF)'. *البنك الدولي*.  
<https://documents1.worldbank.org/curated/en/948021607068524180/pdf/Lebanon-Reform-Recovery-and-Reconstruction-Framework-3RF.pdf>

صندوق النقد الدولي. 1999. 'ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية السياسات النقدية والمالية: إعلان مبادئ'. *صندوق النقد الدولي*.  
<https://www.imf.org/external/np/mae/mft/code/index.htm>

كفالات B5. 2022. 'كفالات - صندوق B5: إعادة بناء مؤسسات الأعمال في بيروت على نحو أفضل'. 'كفالات B5'.  
[www.kafalatb5.com/](http://www.kafalatb5.com/)

إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار. 2023. 'تسهيلات التمويل في لبنان'. *لبنان 3FR*.  
<https://www.lebanon3rf.org/lebanon-financing-facility>

إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار. 2022. 'التقرير المرحلي: 1 كانون الثاني/يناير 2021 - 30 حزيران/يونيو 2022'. *لبنان 3FR*.  
<https://www.lebanon3rf.org/sites/default/files/2023-05/3RF-Progress-Report-Jan2021-Jun2022.pdf>

جمعية الشفافية الدولية - لبنان. 'بشأن القلوب الشفافة' *قلوب شفافة*.  
<https://transparent-hearts.org/aboutus>

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2022. 'إطلاق خطة لبنان للاستجابة للأزمة لعام 2022: نداء الحكومة والأمم المتحدة والمنظمات الشريكة للحصول على 3.2 مليار دولار أمريكي'. *برنامج الأمم المتحدة الإنمائي*.  
<https://www.undp.org/lebanon/press-releases/launch-2022-lebanon-crisis-response-plan-lcrp-government-un-and-partners-appeal-us-32-billion>

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2023. 'خطة الاستجابة للطوارئ في لبنان 2023'. *Reliefweb*.  
[https://reliefweb.int/attachments/649fadcc-d7b7-4c0c-8484-912a520e6329/Lebanon\\_ERP\\_2023.pdf](https://reliefweb.int/attachments/649fadcc-d7b7-4c0c-8484-912a520e6329/Lebanon_ERP_2023.pdf)

صندوق الأمم المتحدة للسكان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. 2023. 'لبنان: خطة الاستجابة للطوارئ المشتركة بين الوكالات (ERP) الإطار المنطقي للعنف القائم على النوع الاجتماعي لعام 2023'.  
*المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين*.  
<https://data.unhcr.org/en/documents/details/100856>

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمجموعة البنك الدولي. 2021. 'المرصد الاقتصادي في لبنان - لبنان يتراجع إلى المراكز الثلاثة الأولى'.  
*Reliefweb*.  
<https://reliefweb.int/attachments/69265504-5edd-3795-ac15-e82f5d4c87d7/Lebanon-Economic-Monitor-Lebanon-Sinking-to-the-Top-3.pdf>

مجموعة البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي في لبنان، والأمم المتحدة في لبنان. 2020. 'التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في بيروت (RDNA)'.  
*مجموعة البنك الدولي*.  
<https://documents1.worldbank.org/curated/en/650091598854062180/Beirut-Rapid-Damage-and-Needs-Assessment.pdf>





